UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
26 APR 1982
LIBRARY

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/139
١٩ آذار/مارس ١٩٨٢
الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة التاسعة
٨ - ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢
بغداد، العراق

البند ٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقت

تقرير عن نشاطات اللجنة
متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة
مذكرة من الامين التنفيذي

82-0149

٨٨ (د - ٨) الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

التدابير التي اتخذتها الامانة التنفيذية لمتابعة هذا القرار موصوفة في الوثيقة E/ECWA/140 المتعلقة بالبند ٦ (ج) من جدول الاعمال.

٨٩ (د - ٨) تعداد الشعب العربي الفلسطيني

التدابير التي اتخذتها الامانة التنفيذية لمتابعة هذا القرار موصوفة في الوثيقة E/ECWA/141 المتعلقة بالبند ٦ (د) من جدول الاعمال.

ملاحظة: متابعة تنفيذ القرار ٩٥ (د - ٨) بشأن انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد سوف تعرض في وثيقة لاحقة برقم E/ECWA/139/Add.1.

٩٠ (د-٨) توسيع الخدمات الاستشارية الاقليمية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجالات الصناعات الزراعية والتجارة الدولية

١- سبق للجنة ان اعتمدت قرارين هما القرار رقم ٥٧ (د - ٥) والقرار رقم ٧٢ (د - ٦)، وكلاهما يدعو الى تقديم المساعدة الى الدول الاعضاء في مجال سياسات وتخطيط التجارة الخارجية وذلك عن طريق انشاء مشروع على مستوى المنطقة لمساعدة الدول الاعضاء في زيادة قدراتها المتعلقة بسياسات التجارة الخارجية وخدمات التخطيط في هذا المجال. ويمقتضى القرار رقم ٥٧ (د - ٥) عمدت الاكوا، بتعاون وثيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومركز التجارة الدولية، الى صياغة اقتراح مشترك لانشاء مشروع اقليمي، والى تقديمه في عام ١٩٧٩ الى برنامج الامم المتحدة الانمائي للنظر فيه وتمويله.

٢- وفي ضوء الملاحظات التي وردت من الاونكتاد، تقرر اعادة صياغة اقتراح المشروع. ولهذا الغرض، قدم في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ الى برنامج الامم المتحدة الانمائي طلب لتقديم مساعدة لاجراء الاعمال التحضيرية. وكان الغرض هو تمويل بعثة تحضيرية لثلاثة اشهر بقصد التثبت من المجالات التي سيحتاج فيها الى المساعدة (الدعم المباشر، وبناء المؤسسات، والتدريب) ولغرض التحقق من الاساليب المناسبة للقنوات التي سيتم عن طريقها تقديم المساعدة. وكان من المقترح ان تتألف البعثة من ممثل عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ومن ممثل عن الاكوا ومن خبير عالي المستوى من خارج المنظومة، وان تزور بلدانا اعضاء مختارة وان تتشاور معها، وان تشرع البعثة من ثم في اجراء ما يلزم من مشاورات مع الاونكتاد ومركز التجارة الدولية والمنظمات الاقليمية المعنية، وان تعد وثيقة اولية للمشروع كيما ينظر فيها برنامج الامم المتحدة الانمائي. ونظرا للقيود على الميزانية لم يكن في الامكان تنفيذ الانشطة التحضيرية المتوخاة.

٣- بيد ان الامانة التنفيذية قد احيطت علما خلال عام ١٩٨٠ بأن الاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ينظران في برنامج جديد للسياسات والمفاوضات التجارية وان المشروع سيتضمن عنصرا لمنطقة غربي آسيا ستجرى صياغته بالتشاور مع الاكوا. وفي الامكان تصميم المشروع الاقليمي بما يخدم الاحتياجات المطلوبة في القرار المذكور. وقدم الاونكتاد اقتراحا اوليا بهذا المعنى عنوانه "المساعدة الفنية المتعلقة بالسياسات التجارية للدول العربية والتكيف الهيكلي لتجارتها" وذلك ليصار الى ادراجه في دورة البرمجة للمشاريع المشتركة بين الاقطار للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦، التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة الانمائي. وفي هذا الصدد، ابلغ الاونكتاد الاكوا انه ينظر الى هذا الاقتراح على انه عنصر محتمل للمنطقة العربية في البرنامج الشامل في مجال السياسات التجارية المشار اليه اعلاه وانه ستكون للاكوا مشاركة نشطة في هذا المشروع.

٤- علاوة على ذلك، وبمقتضى الفقرة الثانية من منطوق القرار رقم ٩٩ (د - ٨) "تعبئة الموارد من اجل تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتطويره" فان الامانة التنفيذية قد ادرجت في تقاريرها الى الدول الاعضاء اقتراحات لتعزيز برنامجها للخدمات الاستشارية الاقليمية في مجالات التجارة الدولية والصناعات الزراعية.

٩١ (د - ٨) المعاقـون

١- بمقتضى الفقرة الثانية من منطوق القرار المذكور اعلاه احالت الامانة التنفيذيـة الوثيقة E/ECWA/119 ، المعنونة " مشكلة المعاقين في منطقة غربي آسيا ، الملامح وابعـاد المواجهة وخطة العمل الاقليمية" ، الى اقامة السنة الدولية للمعاقين . وتشكل خطة العمل هذه اسهام اللجنة الاقليمي في برنامج العمل العالمي للمعاقين . وقد صيغ مشروع برنامج العمـل هذا ونوقش في عدد من الاجتماعات الدولية ، بما فيها الندوة العالمية للخبراء في الوقاية مـن الاعاقة واعادة التأهيل ، التي عقدت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ في فيينا بالنمسا . وقـد شارك في هذه الندوة خمسة خبراء من منطقة الاكوا . وستنظر الجمعية العامة ، في دورتهـا السابعة والثلاثين ، في مشروع برنامج العمل العالمي للمعاقين .

٢- وعملا بالفقرة الثالثة من منطوق القرار ، ضاعفت الامانة التنفيذية عملها في مجـال الوقاية من الاعاقة واعادة التأهيل بارسال بعثات استشارية وتقديم مساعدة فنية الى الـدول الاعضاء والمؤسسات في المنطقة . وتتابع الدول الاعضاء في الوقت الراهن المبادرات التي جرى طرحها خلال السنة الدولية للمعاقين وهي توالي انشاء لجان اقليمية والتخطيط لبرامج عمـل طويلة الاجل حسبما هو مطلوب في الفقرة الثالثة من القرار .

٩٢ (د - ٨) تطوير نظام نقل متكامل

١- وفقا للفقرة الثانية من هذا القرار واصلت الامانة التنفيذية ، في اطار نشاطاتها الجارية في ميدان النقل ، ايلاء اولوية عالية لتعزيز جهود التعاون الاقليمي في هذا المجال . ولهذا الغرض تم ارسال بعثات الى بلدان المنطقة بهدف القيام مع الهيئات المعنية بالنقل بتحديد مشاريع النقل الاقليمية المحتملة . وبمقتضى برنامج الامانة التنفيذية للفترة ١٩٨٠- ١٩٨١ ، فان نتائج هذه البعثات انعكست ، في جملة امور ، في التقارير التي اعدتها الامانة التنفيذية بشأن تنسيق النقل والطرق الفرعية والنقل الساحلي . وفضلا عن ذلك ، فان الامانة التنفيذية توالي حاليا اتمام دراسة مقارنة عن النقل بالسكك الحديدية والنقل البرى .

٢- وسيستمر السعي الى تحقيق التعاون الاقليمي في ميدان النقل في اطار برنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وسيولى اهتمام خاص الى مجالات التدريب والنقل البحرى والنقل البرى . اما برنامج عمل اللجنة في مجال النقل فسيستمر ، اذا ما توفرت الموارد اللازمة ، وسيقتصر على اجراء الدراسات العامة واعداد التقارير في هذه المجالات ، غير ان القيام الفعلي بدراسات جدوى اولية وبمشاريع سيتطلب توفير موارد اضافية .

٣- على ان الامانة التنفيذية قد عمدت في جهودها الرامية الى تعزيز جهود التعاون الاقليمي في مجال النقل الى القيام ، بالتعاون مع الاونكتاد ، باتخاذ خطوات بغرض انشاء برنامج تدريب في مجال النقل البحرى في غربي آسيا ، فعلى الصعيد العالمي بدئ بتنفيذ برنامج التدريب الذى اطلق عليه " TRAINMAR " لكن المشروع لم يمتد ليشمل البلدان العربية . على ان امكانية مد المشروع ليشمل العالم العربي قد لقيت مؤخرا موافقة الاونكتاد . وقد طلب الى برنامج الامم المتحدة الانمائي تمويل مساعدة لاعمال التحضير تتخذ شكل ارسال بعثات الى الدول الاعضاء لتقييم امكانية ادراج شبكة وبرنامج تابعين للبرنامج التدريبي " TRAINMAR " في دورة البرمجة التي يعدها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ .

٩٣ (د - ٨) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

١- تطلب الفقرة الاولى من منطوق هذا القرار الى الامين التنفيذى ان يعمل على تسهيل تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية عن طريق تقديم المساعدة الى الدول الاعضاء في المهام المتمثلة في تقدير آثار الاستراتيجية الانمائية الدولية على منطقة غربي آسيا ، وفي ترجمة المقاصد العامة للاستراتيجية والتدابير التي انطوت عليها على مستوى السياسة العامة الى غايات واهداف محددة ، وفي القيام دوريا باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية .

٢- وكانت الخطة المتوسطة الاجل ، التي تشمل جميع انشطة اللجنة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، قد جرى تصميمها في ضوء الاستراتيجية الانمائية الدولية وبما يتمشى ، في جملة امور ، مع احكام الاستراتيجية الاقليمية التي اعتمدتها اللجنة في عام ١٩٨٠ .

٣- ونوقشت مع الهيئات المعنية محتويات الاستراتيجية الانمائية الدولية والاستراتيجية الانمائية الاقليمية ، وذلك في اطار الخطط الانمائية القطرية واثناء البعثات التي تمّ ايفادها لتقديم خدمات استشارية بناء على طلب من الحكومات الاعضاء ، وقد ارسلت نسخ من هاتين الوثيقتين الى كبار المسؤولين في البلدان الاعضاء في الاكوا . وجرى ، في كثير من الدراسات والتقارير الموضوعة عن الخدمات الاستشارية ، الاشارة الى الاستراتيجية الانمائية الدولية عند الاقتضاء . وبالنظر الى ان تنفيذ هذه الاستراتيجية سيتخلّل الثمانينات ، فان هذه الانشطة ستستمر على مدار العقد بأكمله .

٤- اما فيما يتعلق بترجمة مقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية الى اهداف وغايات محددة لبلدان المنطقة وللمنطقة بأسرها فان الامانة التنفيذية للاكوا تلاحظ بارتياح ، ان معظم البلدان الاعضاء تتطلع من الناحية الكمية ، الى معدلات نمو اعلى من معدلات النمو الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية . واذا ما وضعنا في الاعتبار حقيقة ان مقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية هي ، من الناحية الكمية ، موضوعة عموما لجميع البلدان النامية في العالم ، فان في الامكان اعتبار هذه المقاصد اقل ، الى حد ما ، مما تأمل المنطقة تحقيقه في المستقبل .

٥- وفيما يتعلق بالاستعراض والتقييم الدوريين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية فان الاستراتيجية نفسها تنص على ان تجرى عملية الاستعراض والتقييم الاولى في عام ١٩٨٤ .

٩٤ (د - ٨) مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

١- دعت الفقرة الثانية من منطوق القرار رقم ٩٤ (د - ٨) المتعلق بمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة " جميع الدول الاعضاء الى ان يكون تمثيلها في مؤتمر نيروبي على اعلى مستوى فني ممكن" ... وكانت جميع الدول الاعضاء في الاكوا ، باستثناء قطر والامارات العربية المتحدة ، قد شاركت بنشاط في المؤتمر المذكور.

٢- اما الفقرة الثالثة من منطوق القرار " فقد دعت الدول الاعضاء الى ان تضمن التعبير الكامل عن توصيات الاجتماع الاقليمي في صلب اى برنامج عمل ينبثق عن المؤتمر" ... والواقع ان كل توصية ذات صلة باستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة على الصعد القطرية والاقليمية والعالمية ، قد جرى ادراجها في برنامج عمل نيروبي .

٣- غير ان الفقرة الرابعة من منطوق القرار " طلبت الى الامين التنفيذى ان يعمل على تأمين موارد اضافية كافية للامانة التنفيذية للجنة تخصص لضمان حسن التنفذ ، على المستوى الاقليمي ، لأى برنامج عمل ينبثق عن المؤتمر، ولكفاءة اداء اية مهام اخرى يمكن ان توكل في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الى الامانة التنفيذية في اعقاب المؤتمر" ... وقد ألقى الامين التنفيذى للجنة بيانا شاملا في المؤتمر المنعقد بكامل هيئته اكد فيه على حاجة الاكوا الى مخصصات مالية اضافية اذا ما تعين تنفيذ خطة عمل مناسبة ومفصلة في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في منطقة الاكوا ، وقد قامت الامانة التنفيذية ، عن طريق الفريق العامل المخصص المعني بالمتابعة المشتركة بين الوكالات لبرنامج عمل نيروبي (نيويورك، ١٧- ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١) ، باجراء مزيد من المتابعة بشأن قرار الاكوا رقم ٩٤ (د-٨) وطلبت اتاحة موارد اضافية للاكوا لتمكينها من المشاركة بفعالية في تنفيذ برنامج العمل في هذا المجال .

٩٦ (د - ٨) تدعيم العمل الاحصائي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١- عملا بالفقرة الاولى من منطوق القرار، التي تدعو الى تدعيم الوحدة الاحصائية في الامانة التنفيذية للاكوا لتتمكن من سد الاحتياجات المتنامية للدول الاعضاء في مجال توفير البيانات الاحصائية، وتدريب العاملين، وتقديم الخدمات الاستشارية، بذلت الامانة التنفيذية الجهود التالية في هذا المجال.

٢- في اطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣، تابعت الامانة التنفيذية مع مقر الامم المتحدة وكذلك مع مختلف الاجهزة التشريعية موضوع تعزيز ملاك العاملين في الوحدة. وكان الاقتراح الخاص بفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ يتمثل في ملاك يتألف من وظيفة برتبة مد -١ ووظيفتين فنيتين برتبة ف - ٤ ووظيفة فنية برتبة ف - ٣ واربع وظائف محلية. وبمقارنة ذلك الملاك مع نظيره في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ فان هذا الملاك يشكل نموا يتمثل في اعادة تصنيف وظيفة برتبة ف - ٥ وفي وظيفتين محليتين اضافيتين جرى طلب احداهما كوظيفة جديدة وتوفير الاخرى عن طريق اعادة توزيع الوظائف. على ان الجمعية العامة اقرت الوظيفة المحلية الجديدة واعادة توزيع الوظائف لكنها لم تقر اعادة التصنيف استنادا الى توصية من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

٣- وفي جهودها المبذولة لدعم موارد ميزانيتها العادية، وهي موارد ما زالت محدودة، عمدت الامانة التنفيذية الى الاتصال بعدد من البلدان والوكالات المانحة، بغرض اكتساب مساندتها لتدعيم العمل الاحصائي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وفي هذا الصدد، أبدت حكومة فرنسا استعدادها للاستمرار في توفير خبير مساعد للامانة التنفيذية للجنة. وكذلك تنظر حكومة فرنسا في طلب لوظيفة اخرى. واعربت حكومة هولندا عن استعدادها لمساعدة اللجنة في تمويل فريق عامل يعنى باحصاءات توزيع الثروة والدخل والرعاية في العالم العربي، من المتوقع تكوينه في الربع الثالث من عام ١٩٨٢. وعلاوة على ذلك، وافقت الجماعة الاقتصادية الاوروبية، من حيث المبدأ، على تمويل خدمات خبير في الاحصاء الى جانب تغطيتها مستقبلا لتكاليف تدريب بعض العاملين خلال عام ١٩٨٢.

٤- ووفقا لاحكام القرار رقم ٩٩ (د - ٨) ادرجت الامانة التنفيذية في تقاريرها الى الدول الاعضاء اقتراحات لتعزيز اعمالها في ميدان الاحصاء.

٩٧ (د - ٨) تعاون اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع المنظمات العربية والاقليمية المتخصصة لتنسيق المشروعات المشتركة لديها

١- قبل اقرار هذا القرار، جرت بصورة خاصة مشاورات بشأن برامج العمل بين المنظمات العربية والاقليمية المتخصصة والامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وكذلك فان أهم وثيقة للسياسة العامة للجنة، وهي التي تتناول الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ وتشكل الاطار العام لميزانيتي فترتي السنتين، جرى تقديمها الى جميع المنظمات العربية والاقليمية المتخصصة للتعليق عليها . وعلاوة على ذلك، ستدعى هذه المنظمات لحضور اجتماع لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩، الذى سيعقد في بغداد في الفترة ٢ - ٥ ايار/مايو ١٩٨٢ .

٢- وتعتقد الامانة التنفيذية ان عملية المشاورات المسبقة بين الامانة التنفيذية والمنظمات الاقليمية ستكون ايسر الى حد كبير بعد انشاء "لجنة البرنامج" المقترحة بصفتها هيئة فرعية منبثقة عن اللجنة . وانشاء اللجنة الفرعية هذه سيكون موضوع دراسة في اطار البند ٦ (و) من جدول الاعمال المؤقت. وسيكون من المستحسن، لاغراض التنسيق والمشاورات، ان تحضر المنظمات العربية والاقليمية المتخصصة أى اجتماع مقبل تعقده لجنة البرنامج فور انشائها . ومتى انتظمت عملية استعراض شؤون البرامج على مستوى الخبراء، فان الامانة التنفيذية تعتزم تقديم تقرير وافٍ عن التعاون مع المنظمات العربية والاقليمية المتخصصة .

٣- وخلال الفترة المستعرضة، تواصلت الجهود المبذولة لتوثيق التعاون مع المنظمات العربية والاقليمية المتخصصة، باستخدام اساليب ووسائل شتى منها :

(أ) اشتراك اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الاجتماعات التي نظمتها جامعة الدول العربية واجهزتها الفرعية والمنظمات الاقليمية الاخرى ؛

(ب) مشاركة جامعة الدول العربية واجهزتها الفرعية والمنظمات الاقليمية الاخرى في اجتماعات اللجنة ؛

(ج) الاشتراك في رعاية اجتماعات الاكوا مع المنظمات الاقليمية العربية مثل اجتماع فريق الخبراء المعني بادارة الموارد الزراعية وحفظها وتنميتها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الذى عقد في دمشق، في الفترة ٩ - ١٥ ايار/مايو ١٩٨١، بالتعاون مع المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة ؛

(د) القيام بمشاريع مشتركة .

٤- وعلى وجه اخص، استمر السعي الى التعاون مع جامعة الدول العربية في مجال الاحصاء، وذلك على النحو التالي :

(أ) في آب/اغسطس ١٩٨٠، تم التوصل الى اتفاق مبدئي على مشروع مشترك ينطوي على اصدار نشرة عنوانها " المؤشرات الاحصائية للعالم العربي " تضم بيانات احصائية لكل البلدان العربية مصنفة حسب الموضوع . وكان هذا المجلد ينشر سابقا بوصفه الجزء الثاني" من المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا" ولكنه لم يكن يغطي الا البلدان الاعضاء في اللجنة؛

(ب) غير ان التعاون بشأن النشرة الاحصائية قد اتفق عليه رسميا خلال زيارة قام بها وفد من الاكوا الى مقر جامعة الدول العربية في الفترة ١٥ - ١٨ تموز/يوليو ١٩٨١، كما جاءت استجابة لرغبة كل من دائرة الاحصاء في الامانة العامة للجامعة العربية ووحدة الاحصاء التابعة للاكوا في التعاون وفي تنسيق جهودهما بما يعزز النشاطات الاحصائية في المنطقة العربية؛

(ج) وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، طلبت الجامعة العربية خدمات مستشار اقليمي في الاحصاء للمساعدة في اعداد نظام عربي موحد للحسابات القومية. ولما كانت الاكوا ملتزمة بالعمل على نشر نظام الامم المتحدة للحسابات القومية فقد أبدت بعض التحفظ بشأن مشاركتها في ذلك المشروع. ولكن نظرا الى ان السبب المنطقي لوجود الاكوا انما هو لتلبية احتياجات المنطقة، فقد تقرر أن تشارك الاكوا في المشروع عسى ان تنجح في التقليل، ما امكنها، من الخلاف بين النظام العربي الموحد للحسابات القومية ونظام الامم المتحدة للحسابات القومية. وعلى هذا شارك المستشار الاقليمي في اعمال الامانة العامة للجامعة العربية ومع خبرائها في جميع مراحل المشروع. وقد بحث الجزء الاول من المشروع اجتماع ضم خبراء من البلدان العربية في شؤون الحسابات القومية وعقد في الرباط في الفترة من ٢٠ الى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

واعتمد الاجتماع وثيقة المشروع بصيغته التي اعدتها الامانة العامة للجامعة العربية بمساعدة الاكوا بعد ادخال تعديلات طفيفة عليها. ثم قدمت الامانة العامة للجامعة المشروع الى اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء لدى الجامعة، التي اجتمعت في الرباط في الفترة ٢٦ - ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ والتي أقرت في توصيتها رقم ٨١/احصاء/ ٧-٣، وثيقة المشروع بالشكل المقدم، مع التعديلات التي اوصى بادخالها اجتماع الخبراء السابق الذكر، شريطة ان ينتهي الجزء الثاني من المشروع قبل نهاية عام ١٩٨١.

وتمّ الجزء الثاني من المشروع حسبما كان مقررا وناقشة اجتماع للخبراء من البلدان العربية في الحسابات القومية عقد في عمان من ١٩ لغاية ٢٢ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨١. ثم رفعت الامانة العامة للجامعة المشروع الى الاجتماع الثامن

للجنة الفنية الدائمة للاحصاء التابعة للجامعة، المعقود في البحرين من ١٦ الى ٢١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ . ووافقت اللجنة على توصيات اجتماع الخبراء الذى دعا الى تبني المشروع والى تنظيم ندوة تدريبية عملية بشأن تطبيق نظام الحسابات القومية، والذى توجه بالشكر لدائرة الاحصاء لدى الجامعة ووحدة الاحصاء التابعة للاكوا على ما بذلتا من جهود مشتركة في اعداد جزأى النظام العربي الموحد للحسابات القومية؛

(د) وخلال الاجتماع الذى عقد في الفترة ١٥ - ١٨ تموز/يوليو ١٩٨١ (انظر الفقرة ٤ب اعلاه)، درست امكانية اعداد ميزان مدفوعات للعالم العربي . وبعد تبادل الآراء بشأن هذا الموضوع، تم الاتفاق على ان تقوم الامانة العامة للجامعة العربية بالاتصال بصندوق النقد العربي واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من اجل دراسة امكانية تنفيذ مشروع من هذا النوع ومن اجل الاتفاق على الخطوات العملية لتنفيذه .

٥- ولما كانت الامانة التنفيذية تدرك ان عدد المشروعات المشتركة سيزيد الى حد كبير فانها واثقة من ان انشاء لجنة البرنامج سيشكل نقطة انطلاق هامة في هذ الصدد . وتود الامانة التنفيذية ان تؤكد ، مع ذلك، ان التعاون بين المنظمات عملية اخذ وعطاء . وفي هذا الصدد ، يمكن لعملية المشاورات المسبقة بشأن برامج العمل ان تحرز تقدما كبيرا اذا اتاحت المنظمات العربية والاقليمية المتخصصة، بدورها، برامج عملها للامانة التنفيذية للاكوا .

٩٨ (د - ٨) برنامج العمل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

عملا بالفقرة الثانية من منطوق القرار التي تدعو الامين التنفيذى الى السعي الى الحصول على الموارد اللازمة للنشاطات التي لم يشملها برنامج العمل المقدم الى الجمعية العامة، قامت الامانة التنفيذية باتخاذ الخطوات التالية :

١- متابعة لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا الذى عقد في باريس في الفترة ١ - ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨١، قدّمت الامانة التنفيذية تقريرا عن الآثار المترتبة على الميزانية من جرّاء تنفيذ قرارات المؤتمر المتعلقة باللجنة. وبالنظر الى النتائج التي اسفر عنها المؤتمر، وافقت الجمعية العامة على تخصيص موارد اضافية للجنة تتألف من وظيفة فنية برتبة (ف-٣) ووظيفة محلية برتبة (ع - ٥) واموال للسفر.

٢- واما المشاريع المتعلقة بالنشاطات الاخرى التي ادرجت بادئ ذى بدء في برنامج العمل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ولكنها شطبت بايعاز من قبل الامين العام تمشيا مع سياسة النمو الصفري للامم المتحدة، فانها قد ادرجت في مقترحات الامانة التنفيذية المقدمة الى الدول الاعضاء عملا بالقرار رقم ٩٩ (د - ٨).

٩٩(د - ٨) تعبئة الموارد من اجل تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتطويره

التدابير التي اتخذتها الامانة التنفيذية لمتابعة هذا القرار واردة في الوثيقة E/ECWA/152/Add.3 المتعلقة بالبند ٨(ب) من جدول الاعمال المؤقت.

١٠٠ (د - ٨) برنامج عمل لصالح اقل البلدان الاعضاء نموا

١- يحث القرار الامين التنفيذى على العمل من اجل ابراز الاحتياجات الاقليمية لاقل البلدان الاعضاء نموا في المنطقة بالشكل المناسب في برنامج العمل الزاخر الجديد .

٢- وقد قامت الامانة التنفيذية بشرح قضية اقل البلدان الاعضاء نموا ، وبايضاح المسائل الاقليمية وابرازها في العديد من المحافل الدولية قبل واثناء مؤتمر الامم المتحدة المعني باقل البلدان نموا .

٣- وقدمت وحدة الاتصال في الامانة التنفيذية للاكوا اسهاما موجزا في تقرير الامين العام للمؤتمر بغرض العمل على ابراز احتياجات اقل البلدان الاعضاء نموا في التقرير المذكور.

٤- ومن خلال الخدمات الاستشارية وارسال البعثات الى واحد من اقل البلدان الاعضاء نموا (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ، احيطت السلطات المعنية علما بأهم القضايا الواردة في مشروع برنامج العمل الزاخر الجديد ، كما قامت الامانة بوضع توصيات لاتخاذ التدابير اللازمة ، الى جانب المشاركة والمداخلات في الاجتماع الوزارى المعقود في بانكوك ومؤتمر الامم المتحدة المذكور.

٥- وكان برنامج العمل الزاخر الجديد ثمرة لمفاوضات عالمية جرت اثناء المؤتمر. وبالنظر الى انه تمت صياغته واعتماده في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، فانه يتعين النظر اليه على انه احد الانجازات الكبرى التي تحققت حتى الان والمتصلة بحوار الشمال والجنوب الرامي الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وبما ان هذه المفاوضات جارية بين الدول ، فان دور اجهزة الامم المتحدة مقصور على تقديم المشورة والدعم على نحو غير مباشر.

٦- ويطلب القرار رقم ١٠٠ (د - ٨) كذلك الى الامين التنفيذى تكثيف الجهود التي تبذلها اللجنة من اجل تنفيذ برنامج العمل الزاخر الجديد على الصعيد الاقليمي في ضوء نتائج المؤتمر. على ان المؤتمر لم يحدد موارد جديدة تستخدم لتكثيف الجهود التي تبذلها اللجان الاقليمية ولدعم تنفيذ البرنامج المذكور. بيد ان برنامج العمل الزاخر الجديد نص على " ضرورة اعادة تشكيل هياكل اللجان الاقليمية بما يتلاءم مع الاضطلاع، بفعالية بمسؤولياتها فيما يتعلق بمتابعة ورصد ، البرنامج المذكور". وقد توقع برنامج العمل الزاخر الجديد دورا هاما للجان الاقليمية كيما تضطلع به (انظر البند ٧ (ب) من جدول الاعمال المؤقت) . واستنادا الى هذه الاعتبارات تم تنقيح انشطة اللجنة الواردة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ كما ارسل تقرير عن اثارها المالية الى مقر الامم المتحدة بغرض امكان ادراجها في تقرير الامين العام الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين . ثم قرر الامين العام ان يدرج في التقرير طلبا قدمته اللجنة لوظيفة فنية من مرتبة ف - ٣ ووظيفة محلية من مرتبة ع - ٥

ومبلغا ماليا للسفر لفترة الميزانية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٣٦/١٩٤ اقتراحات الامين العام . غير ان الموارد الاضافية المعتمدة لن تشكل الا حدا ادنى للجنة لتقديم خدماتها الى الجمهورية العربية اليمنية والى اليمن الديمقراطية ويقصد بها في المقام الاول تمكين الامانة التنفيذية من الاضطلاع بمسؤولياتها المتمثلة في رصد ومتابعة تنفيذ برنامج العمل الزاخر الجديد .

٧- وعملا بالفقرة الثانية من منطوق القرار، ادرجت الامانة التنفيذية في نشاطات جمع الاموال التي تضطلع بها بالاشتراك مع الدول الاعضاء والبلدان المانحة اقتراحات بمشروعات تتعلق بأقل البلدان نموا .

٨- ووفقا للفقرة الثالثة من منطوق القرار فان الامانة التنفيذية تتابع مع الاطراف المعنية موضوع اسناد النشاطات ذات الصلة الى اللجنة . ولما كانت هذه عملية ذات طبيعة مستمرة فانها قيد النظر من قبل الاجهزة التشريعية في الامم المتحدة كما تتدارسها اللجان الاقليمية فيما بينها . واما التقدم المحرز في عملية اسناد النشاطات ذات الصلة فوارد في الوثيقة E/ECWA/154 المتعلقة بالبند ١٠ من جدول الاعمال .

١٠٢ (د - ٨) مشاريع التعاون الفني في الميدان الاحصائي

١- في اطار برنامج تعزيز القدرات الوطنية في ميدان مسح الاسر والبرنامج الاقليمي "لخدمات مسح الاسر في غربي آسيا" المنبثق عنه، بدأ العمل في عام ١٩٨١ في اربعة من بلدان المنطقة هي الامارات العربية المتحدة والاردن والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

الامارات العربية المتحدة

٢- قامت بعثة مشتركة من المكتب الاحصائي للامم المتحدة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بزيارة الامارات العربية المتحدة في شباط/فبراير ١٩٨١، بناء على طلب من حكومتها، لمساعدة الادارة المركزية للاحصاء في صياغة مشروع للفترة تموز/يوليو ١٩٨١ - كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦. وكانت مسودة المشروع المقترح قد وضعت استنادا الى مناقشات تفصيلية مع ممثلي وزارة التخطيط، والادارة المركزية للاحصاء، ووزارات العمل والزراعة والثروة السمكية، والاجهزة الاخرى مثل دائرة التخطيط لامارة ابوظبي. وستكون الادارة المركزية للتخطيط هي الجهاز المنفذ. وستتحمل الحكومة كامل تكلفة المشروع، وقد قررت ادراجه في المشروع العام لتطوير الاحصاءات. وسيتأخر البدء بمسح الاسر نظرا لعدم توفر بيانات تعداد عام ١٩٨٠ التي سيصار الى استخدامها. ويجرى حاليا ترميز هذه البيانات غير ان تجهيزها سيتأخر بسبب انتهاء خدمات المستشار في تجهيز البيانات.

الاردن

٣- بعد انتهاء العمل في الامارات العربية المتحدة، توجهت البعثة الى عمان في شباط/فبراير ١٩٨١ بدعوة من المملكة الاردنية الهاشمية لمساعدة دائرة الاحصاءات العامة في وضع اقتراح لمشروع تعزيز القدرات الوطنية في ميدان مسح الاسر. واجرت البعثة مشاورات مستفيضة مع دائرة الاحصاءات العامة والمجلس القومي للتخطيط والبنك المركزي ومؤسسة الاسكان والجمعية العلمية الملكية. وقد عكس برنامج العمل المقترح اولويات اهم جهات الاستخدام للبيانات في الاردن، ومن المتوقع عند انتهاء المشروع ان يكون لدى دائرة الاحصاءات العامة فريق من الاحصائيين المدربين ذوى الخبرة وجهاز لاجراء المسوح قادر على اجراء مسوح مستمرة ومتكاملة تدعمه في ذلك مرافق لتجهيز البيانات.

الجمهورية العربية اليمنية

٤- في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١، زارت بعثة مشتركة من المكتب الاحصائي للامم المتحدة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الجمهورية العربية اليمنية بدعوة من حكومتها، وضمت البعثة كذلك ممثلا عن منظمة الاغذية والزراعة. وتم الاتفاق على ادراج مشروع "لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مسح الاسر" في المشروع العام لتطوير خدمات الاحصاء، الذى يشرف عليه

برنامج الامم المتحدة الانمائي وتنفذه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ويقترح البدء بالبرنامج الميداني لمسح الأسر في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ حين يجرى تعداد سكاني كبير بالعينة لقياس الخصائص الاجتماعية الديموغرافية للسكان . وستتألف مسوح الأسر هذه من مسوح منتظمة للقوى العاملة تجرى مرتين في السنة بغرض قياس الخصائص الاساسية للقوى العاملة ، ومن جمع للبيانات عن الانتاج الزراعي يتم ايضا مرتين في السنة . ومن المعتزم اجراء مسح لدخول الاسر ونفقاتها في عام ١٩٨٣ . ومن المقرر اجراء مسوح اجتماعية في عام ١٩٨٤ . وهذا البرنامج موقت وسيتم البت فيه حسب الاولويات والاحتياجات الواهنة لجهات الاستخدام الرئيسية للبيانات الاحصائية في الجمهورية العربية اليمنية . ومن المقترح توفير مرافق كبيرة للتدريب اثناء الخدمة ، والتدريب في المعاهد الاقليمية ، وللزمالات الدراسية للتدريب المتقدم للعاملين في مجال الاحصاء .

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

٥- بدعوة من حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية زارت البعثة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بعد انجازها مهامها في الجمهورية العربية اليمنية . وقد صيغ اقتراح لمشروع على اساس مناقشات مفصلة مع مختلف الوزارات والمنظمات التي تشكل اهم الجهات التي تستخدم البيانات الاحصائية . وسيتألف البرنامج المتفق عليه من مرحلتين تعقب الاولى مباشرة التعداد الزراعي لعام ١٩٨٢ وتلي الاخيرة التعداد السكاني المعتزم تنفيذه في عام ١٩٨٥ . وخلال المرحلة الاولى (١٩٨٢-١٩٨٥) ستعطى الاولوية للخصائص الديموغرافية ومسوح القوى العاملة ومسوح دخول الأسر ونفقاتها والهجرة والدور الاقتصادي للمرأة . وسيتقرر برنامج المرحلة الثانية في ضوء التجربة المكتسبة في المرحلة الاولى كما ستحدد الاولويات على اساس المعلومات التي تم الحصول عليها . وسيقوم الجهاز المركزي للاحصاء بتنفيذ المشروع مستعينا في ذلك بالمستشارين والخبراء الاستشاريين الذين سينتدبون للمشروع .

١٠٣ (د - ٨) متابعة برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

١- متابعة لهذا القرار، تم الاضطلاع بالانشطة التالية :

٢- وزعت الامانة التنفيذية على الدول الاعضاء المسوّدة الاولى والصيغة النهائية " للخطة التشغيلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية" كما وزعت وثائق اخرى صادرة عن اللجنة المشتركة بين الحكومات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، بما فيها تقرير فريق الخبراء المشترك بين الحكومات والمعني بجهاز الامم المتحدة لتمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . وقد جاء هذا انسجاما مع الانشطة التشجيعية المنصوص عليها في الفقرة ٣٦ من الخطة التشغيلية .

٣- وعقدت الامانة التنفيذية اجتماعات اعلامية حول الخطة التشغيلية . وفي هذا الصدد ، جرى ارسال بعثات وعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين و/أو مراكز الاتصال القطرية للعلم والتكنولوجيا في البحرين والاردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية . وخلال هذه الاجتماعات اكدت الامانة التنفيذية على اهمية استمرار مراكز الاتصال القطرية المعنية بالعلم والتكنولوجيا والتي انشئت اصلا للقيام بالاعمال التحضيرية ، على الصعيد القومي ، لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

٤- وجرى تقديم خدمات استشارية في ميدان العلم والتكنولوجيا الى مؤسسات العلم والتكنولوجيا القطرية في البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية .

٥- وكثفت الامانة التنفيذية جهودها للحصول على موارد مالية من خارج الميزانية لتعزيز برنامج العلم والتكنولوجيا بغية توسيع نشاطات المتابعة بشان برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا . وقد اسفر ذلك عن الحصول على الدعم المالي من صندوق الامم المتحدة المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، الامر الذى مكّن الاكوا من البدء بمشروع تدريبي كبير عنوانه " برنامج تدريبي اقليمي لتنمية القدرات التكنولوجية الصناعية في الصناعات القائمة على النفط". يرجى الرجوع في هذا الصدد الى الفقرة ٢٢ من الوثيقة E/ECWA/138/Add.1.

١٠٤ (د - ٨) برنامج اقليمي لتقديم المساعدة الفنية الى البلدان الاعضاء في مجال التمويل الانمائي

١- وفقا لاحكام قرار الاكوا رقم ٧٤ (د - ٦) المتعلق بتقديم المساعدة الى الدول الاعضاء في مجال التمويل والادارة الانمائيين، فان التقرير المسحي عن احتياجات بلدان مختارة اعضاء في الاكوا الى المساعدة الفنية في حقل الادارة المالية قد جرى تقديمه الى الدول الاعضاء للنظر فيه واتخاذ التدابير اللازمة بشأنه. واحيط برنامج الامم المتحدة الانمائي علما بهذا التقرير واستحث على ان يشارك بنشاط في رعاية وتمويل برامج ترمي الى تحسين حالة الادارة المالية في بلدان منطقة غربي آسيا.

٢- وعملا بالفقرة الثانية من قرار الاكوا رقم ١٠٤ (د - ٨)، المتعلق بانشاء برنامج اقليمي لتقديم المساعدة الفنية الى الدول الاعضاء في مجال التمويل الانمائي، واستنادا الى التوصيات الواردة في التقرير المسحي، قامت الامانة التنفيذية بوضع برامج مقترحة تستهدف تلبية الاحتياجات التدريبية للعاملين في القطاع العام في مجال التمويل الانمائي (على المستويين العالي والمتوسط)، بما في ذلك الخدمات الاستشارية. وسترسل البرامج المقترحة الى البلدان الاعضاء والى المؤسسات الاقليمية العربية المعنية، ومن ثم ستجرى مشاورات معها بغرض الوصول الى صورة ادق للانشطة المقترحة في اطار البرنامج الاقليمي وبغرض تنسيق هذه الانشطة مع تلك التي يجرى تنفيذها على الصعيدين القطرى والاقليمي وسيعمد فور اتمام هذه المشاورات الى وضع البرنامج المقترح في صيغته النهائية وتقديمه من ثم الى البلدان الاعضاء للموافقة عليه. وسيصار بعد ذلك الى تقديمه الى برنامج الامم المتحدة الانمائي لتمويله وادراجه في دورة البرمجة للمشاريع المشتركة بين البلدان للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦.

١٠٥ (د - ٨) تحديد وتعزيز مهام اللجنة في اطار اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة

التدابير التي اتخذتها الامانة التنفيذية لمتابعة هذا القرار واردة في الوثيقة E/ECWA/154 المتعلقة بالبند ١٠ من جدول الاعمال المؤقت.

١٠٦ (د - ٨) انشاء مراكز وطنية لنقل التكنولوجيا وانشاء وتطوير القدرة والطاقة التكنولوجيـــــة

١- قامت الامانة التنفيذية، في اطار متابعتها لهذا القرار، باتخاذ التدابيـر التاليـة :

٢- ارسل الى الحكومات الاعضاء ومراكز الاتصال القطرية المعنية بالعلم والتكنولوجيا المشروع النموذجي المؤسسي للمراكز الوطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها ولانشاء وتطويـــر القدرة والطاقة التكنولوجية .

٣- وارسل مشروع النموذج المؤسسي المذكور اعلاه الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ودعيت هذه الى تقديم كل مساعدة ممكنة الى الدول الاعضاء تلبية لطلبها في ان يقام ويشغل فيها جهاز مؤسسي كهذا . واعربت هذه المنظمات عن استعدادها لتقديم المساعدة والتعاون مع الاكوا في تنفيذ هذا القرار.